الكلام بشهر بان نحو لم يضرب زيد يدل على استغراق النفي للزمان
الماضي وضعا وما تقدم يدل على ان الاستغراق انما يستفاد من خارج
بناء على انه الاصل لاستمراره وهذا هو المفهوم من عبارة المطول وضع وما
ذكره ههنا انما يفهم منه ان افول الاثبات بالنفي وقال في رد من
قال ضرب زيد انه لم يضرب انتهى قوله حصل من اطلاقه الدلالة
على المقارنة قال في المطول وقد عرفت ما فيه اي من المطلوب في الحال المقارنة
حصول مضمونها حصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال لا بزمان
التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة بزمان التكلم فاين
هذا من ذاك قوله وان كانت اسمية الخ هذا في غير الاسمية التي
خبرها ظرف فانها كالفعلية كما مر فنفي الكلام على الاعم الاغلب قم على
المطول اقول فالتي خبرها فعل بالاولى مع ان في ذلك موضعين في كلام
الشيخ في المطول قوله فالمشهور مقابلة الاتي عن عبد القاهر قوله اي لدلالة
الاسمية على المقارنة جعل الدلالة على المقارنة علة ترك الواو فيشكل استدلاله
فيما ياتي على اولوية الواو بقوله لعدم دلالتها الخ لانه حاصل ذلك التعليل
الدلالة على الدوام المفيد للمقارنة فبعد ان علل الترك بالمقارنة فكيف يعلل
بها اولوية الوجوب قوله المشهور دخولها الخ ومن الغريب ما في كره العلا
الزمخشري في باب الهمزة مع النون من الفائق في قوله صلى الله عليه وسلم من استمع
الى حديث قوم وهم كارهون الخ والذي يسوغ كونها حالا عنه تضمنها
ضميره حقيقة قوله لعدم دلالتها في هذا التعليل اشكال في الحواشي قوله
لعدم دلالتها على عدم الخ يريد انه اذا انتفى الدلالة على عدم ثبوته دلالة على الثبوت
لم يكن دالة على حصول صفة غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة وكانت
مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستيناف فكان دخول
الواو اولى قوله اي وانتم من اهل العلم على تنزيل المتعدي منزلة
اللازم قوله وانتم تعلمون ما بينهما على حذف المفعول قوله
وقال عبد القاهر مقابل المشهور الساتي قوله حتى يدخل الفعل كونه غاية

لنفي

١٨١
صله

لنفي فالمعنى لسنمر انتفاء ترك الواو واسقاطها من الجملة الى دخولها
في صلة العامل فاذا دخلت في صلة العامل انقطع انتظار الترك وجاز
ان الواو لا تترك من الجملة الحالية اذا صارت الجملة من صلة العامل قوله
حتى تدخل في صلة العامل المراد من الدخول في صلة العامل ان تجعل
قيدا من قيوده تابعا له في الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا والمراد
بالاستيناف المعنوي الذي ذكره عكسه فاقول فعلم انه ليس المراد
بالدخول في صلة العامل مطلق كونه قيدا له بل كونه قيدا له على الوجه
المذكور فلا ينافي عدم الدخول في صلة العامل بهذا المعنى كونه قيدا له في
الجملة كما هو صريح كلام الشيخ في نحو جاء زيد وهو يسرع الخ فانه اعترف
بان هذه الجملة حال كما نقله عنه المص واعترف بانه يمتنع دخولها في صلة
العامل فليتامل فكان الحاصل ان الحال بان يتبع العامل في الاثبات
بان تثبت لذي الحال ابتداء لا بواسطة اثبات الحال لضميره المنفصل
او صريح اسمه وتارة يستقل الحال بالاثبات بان تثبت لضمير ذي
الحال المنفصل او صريح اسمه كما في يسرع ومسرع في نقل المص فالاول
يكون بدون الواو والثاني لا يكون الا بالواو فليتامل قوله تقديره
المفرد اي كما في جاء زيد يسرع قوله فان لا يستانف لها الاثبات
اي حيث جعلها بدلا فولها حتى ولم يبتدئ للشروع اثباتا فتامل قوله
بصيغة المصيغة تكثير الصاد اسم مكان من الضياع اي الاطراح
جنبه قوله ولم تتعدى لكثرته فيه اشارة الى ان الحال في الحقيقة يسرع
صل
ومسرع في المثالين قوله ثم يزعم الخ عطف على قوله انه يقول في الحال
انه لو لم يعتبر الاستيناف في اعادة الاسم الصريح كان بمنزلة عدم
اعتباره في مثال جاء زيد وعمرو يسرع امامه مع ان اعتبار الاستيناف
فيه لازم فعلى هذا او جوب الواو في هذا المثال بالطريق الاولى حقيقة
قوله ان لا يمن الجملة الاسمية الجامع الواو شامل لكل جملة اسمية فلا
يقتصر بما المبتدأ فيها ضمير ذي الحال كما هو ظاهر كلام المص ويدل على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)